موجز السياسة

مايو 2017

نحو إعادة ضبط العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وشمال أفريقيا

عادل عبد الغفار

نحو إعادة ضبط العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وشمال أفريقيا*

عادل عبد الغفار

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.
لا بد من الإشارة إلى أن الرسوم البيانية في هذه الورقة متوفرة باللغة الإنجليزية فقط.

BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

إنّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلّة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

حقوق النشر محفوظة © 2017

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 34، بناية 36، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

نحو إعادة ضبط العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وشمال أفريقيا

عادل عبد الغفار[1]

مقدّمة

عند وصول معمّر القذّافي إلى روما في 30 أغسطس 2010، استقبله رئيس الحكومة حينها سيلفيو برلسكوني استقبالاً عارماً. فقد تخلّل الاستقبال مراسم عسكريّة كاملة احتفاءً بتوقيع معاهدة الصداقة بين إيطاليا وليبيا في العام 2008. وقد تعهّد برلسكوني، الذي أشار باستمرار إلى القذّافي على أنّه "صديقه الشخصي"، ببداية مرحلة جديدة في العلاقات الإيطالية الليبية تضمّنت اتّفاقيات نفط وغاز واستثمارات في البنى التحتية الليبية بلغت قيمتها مليارات الدولارات.[2] وفي مصر، كان للرئيس المصري الأسبق حسني مُبارك علاقات صداقة مماثلة مع قادة أوروبيين مختلفين في العقود الثلاثة التي تولّى في خلالها السلطة. ومن بين هؤلاء القادة المستشاران الألمانيان هلموت كول وغيرهارد شرودر، والرئيسان الفرنسيان فرنسوا ميتران وجاك شيراك.[3] أمّا نيكولا ساركوزي، خلف الرئيس شيراك، فقد اعتبر الرئيسَ التونسي السابق زين العابدين بن علي صديقاً مقرّباً. وقد أشار دومينيك ستراوس كان، السياسي الفرنسي والمدير العام السابق لصندوق النقد الدولي، إلى أنّ ولاية بن علي قد جعلت من تونس "مثالاً للكثير من البلدان الناشئة".[4]

لقد بُنيت علاقات الصداقة هذه بين قادة شمال أفريقيا والقادة الأوروبيّين على مبدأ سياسة واقعية وجّهت مقاربة هؤلاء القادة تجاه العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وشمال أفريقيا قبل انطلاق الثورات العربية. فقد اعتمد القادة الأوروبيون على علاقاتهم الشخصية وتواصلهم المباشر مع حكّام أتوقراطيين في شمال أفريقيا بهدف تعزيز مصالح دولهم الاقتصادية والأمنية. لكنّ اندلاع الثورات العربية في شمال أفريقيا في العامَين 2010 و2011 أعطى الاتّحاد الأوروبي فرصةً لا تأتي سوى مرّة واحدة في كلّ جيل ليعيد ضبط علاقاته في المنطقة ويوسّع أنشطته بشكل يتخطّى إطار العمل القديم المعتمد في "سياسة الجوار الأوروبية" ENP والأجندات الضيّقة لكل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد.

وقد حذّر تقرير صادر في العام 2012 عن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أنّ عدم استغلال هذه الفرصة سيعرّض العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا لخطر العودة إلى أسلوب العمل القديم الذي تنادي فيه بروكسل من حينٍ لآخر بالديمقراطية وحقوق الإنسان فيما تهتمّ البلدان الأوروبية المنفردة بأجندات قصيرة الأمد وثنائية مع كلّ بلد من بلدان شمال أفريقيا حول قضايا أمنية واقتصادية.[5] وبعد خمس سنوات، هذا تماماً ما حصل.

يناقش موجز السياسة هذا الحاجة الكبيرة اللازمة إلى إعادة ضبط العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وشمال أفريقيا الآن أكثر من أي وقت مضى. فعلى الرغم من وجود حافزٍ على المدى القريب للتركيز على الأمن والهجرة غير القانونية، لا ينبغي أن يأتي هذا التركيز على حساب إرساء الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ودعم سيادة القانون. وتظهر البحوث أنّ المجتمعات الأكثر تحرّراً يمكنها على المدى البعيد أن تشهد تطوّراً أسرع وأكثر استدامة.[6] علاوة على ذلك، لهوَ من مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يطوّر علاقات بنّاءة مع جيرانه الجنوبيين، خصوصاً مع ما يشهده المشروع الأوروبي نفسه من تهديدٍ بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البركسيت)، ومع سياسة الانعزال والنزعة الشعبوية اليمينية التي تجتاح القارة.

وسيبدأ موجز السياسة هذا بإعطاء خلفيّة وسياق لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر قبل الثورات العربية في العامين 2010 و2011 وبعدها. وستقدّم الورقة في ما بعد توصيات سياسيةً موجّهةً إلى الاتّحاد الأوروبي بهدف إعادة ضبط علاقاته مع شمال أفريقيا. وتشمل مجموعة التوصيات الواسعة هذه

---

[1] عادل عبدالغفار زميل زائر في مركز بروكنجز الدوحة متخصّص في الاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويودّ عادل عبد الغفار شكر المسؤولين في بعثة الاتحاد الأوروبي وأعضاء البرلمان الأوروبي الذين حاورهم بهدف كتابة موجز السياسية هذا. ويشكر المؤلّف أيضاً الباحثَين المساعدين بيل هيس وفراس مصري في مركز بروكنجز الدوحة لدعمهما في تأليف هذا الموجز.

[2] Stephan Faris, "Italy's Bad Romance: How Berlusconi Went Gaga for Gaddafi," Time, February 23, 2011, http://content.time.com/time/specials/packages/article/0,28804,2045328_2045333_2053363,00.html

[3] Florian Gathmann, Ulrike Putz, and Severin Weiland, "The West Loses Its Favorite Tyrant," Der Spiegel, February 11, 2011, http://www.spiegel.de/international/world/protesters-defeat-mubarak-the-west-loses-its-favorite-tyrant-a-745104.html

[4] Stefan Simons, "France Makes Awkward U-Turn on Tunisia Policy," Der Spiegel, January 20, 2011, http://www.spiegel.de/international/world/dumping-old-friends-france-makes-awkward-u-turn-on-tunisia-policy-a-740551.html

[5] Anthony Dworkin and Nick Witney, "A Power Audit of EU-North Africa Relations," European Council on Foreign Relations, September 2012, http://www.ecfr.eu/publications/summary/a_power_audit_of_eu_north_africa_relations

[6] Morton H. Halperin, Joseph T. Siegle, and Michael M. Weinstein, The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace (New York: Routledge, 2010).

تشجيعَ التكامل الإقليمي، وزيادة الجهود لتحقيق الاستقرار في ليبيا، وتوثيق التعاون الاقتصادي، ووضع مقاربة موحّدة للاتحاد الأوروبي لدعم إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الخلفية والسياق

الجزائر

بسبب روابطها التاريخية، لا تزال فرنسا تؤثّر بشدّة في سياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية، والسياسية، والأمنية تجاه الجزائر. وقد طوّرت إسبانيا أيضاً علاقات مع الجزائر أكثر من أيّ بلدٍ آخر في الاتحاد الأوروبي، إذ وقّعت عدداً من الاتفاقيات مع مدينة الجزائر في خلال العقدين المنصرمين.[7] وبالإجمال، يُعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للجزائر، فهو يستأثر بنصف النشاط التجاري الجزائري. وتحتلّ الجزائر المرتبة الثالثة في لائحة البلدان التي تزوّد الاتحاد الأوروبي بالطاقة، فتشكّل صادراتها من الطاقة والمعادن حوالى 96,7 بالمئة من الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي.[8]

وفي أواسط التسعينات، شَرَع الاتّحاد الأوروبي في تنفيذ خطّة طموحة تسعى إلى تعزيز الديمقراطية، وتوثيق العلاقات الاقتصادية، وإرساء الاستقرار السياسي في منطقة البحر المتوسط بما فيها الجزائر. وفي العام 1995، رَسم الاتحاد الأوروبي معالم "الشراكة الأورومتوسطية"، تلتها سياسة الجوار الأوروبية السابق ذكرها في إطار عمل تعهّدي جديد مع شمال أفريقيا في العام 2003. غير أنّ سياسة الجوار الأوروبية هذه للأسف تشجّع أعضاء الاتحاد الأوروبي على ترسيخ علاقات مع شمال أفريقيا بشكل ثنائي وليس من خلال استراتيجية موحّدة. لذلك، على الرغم من جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى التقرّب من الجزائر من خلال مبادرات مشتركة لتعزيز الاستقرارَين السياسي والاقتصادي في البلاد، لا تزال بعض الدول المنفردة بين دول الاتحاد الأوروبي تتواصل مع الجزائر مباشرة.

في هذا الإطار، تقول الخبيرة في الشؤون السياسية د. تشيلينك إن "الإرثَ الأهمّ الذي خلّفه الاستعمار وحرب التحرير هو هيكلية الدولة المركزية القوي التي وضعت أسسها النخبة المدنية والعسكرية والتي أثّرت في إمكانات إرساء الديمقراطية في الجزائر".[9] وتوجّه هذه الملاحظة، مصحوبة بذكرى الحرب الأهلية في الجزائر، سياسةَ فرنسا والاتحاد الأوروبي إزاء الجزائر، إذ تضع هذه السياسة توثيقَ العلاقات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي كأولوية تسبق الاهتمام بإرساء الديمقراطية.

وقد أصبحت هذه الأهداف في العلاقات الجزائرية الأوروبية أوضح في الفترة التي تلت الثورات العربية. فبدل أن يشجّع الاتحاد الأوروبي الشعوب على المطالبة بإرساء الديمقراطية في شمال أفريقيا، اختار أن يدعم الرئيس الأتوقراطي عبد العزيز بوتفليقة، الذي لا يزال يعتبره ضامن الاستقرار السياسي في الجزائر.

المغرب

بموجب سياسة الجوار الأوروبية، يستأثر المغرب بالقسم الأكبر من تمويل الاتحاد الأوروبي من بين دول شمال أفريقيا، ممّا يكسبه علاقة سياسية اقتصادية مميّزة. وتحدّد الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENI) إطار عمل كافّة المساعدات المالية التي ستُقدَّم للمغرب بين العامين 2014 و2020. ويستفيد المغرب أيضاً من برنامج "إيراسموس+" (Erasmus+)، وهو مبادرة بمليارات اليوروهات أطلقها الاتّحاد الأوروبي ليقدّم برامج تعليمية ورياضية للشباب في البلدان المشاركة.[10]

وقد طوّر المغرب أيضاً علاقة أمنية مميّزة مع الاتحاد الأوروبي، ولا سيما مع فرنسا وإسبانيا. فغالباً ما يشارك المغرب في مناورات أمنية وعسكرية مشتركة مع بعضٍ من الدول الأوروبية المجاورة، مما يبيّن الاهتمام الكبير الذي تعيره برامج الاتحاد الأوروبي للأمن. بالإضافة إلى ذلك، تحافظ الأجهزة الاستخباراتية المغربية على علاقة وطيدة مع بعضٍ من الأجهزة النظيرة الأوروبية، ولا سيّما الأجهزة الفرنسية.[11]

ويحصل المغرب أيضاً على تمويلٍ من الاتحاد الأوروبي لبرامج تعزيز الديمقراطية، إلّا أنّ الملك محمد السادس، على غرار سلفه الملك الحسن الثاني، ما زال محكماً قبضته على السلطة. وبسبب العلاقات

---

[7] راجع مثلاً Ministry of the Spanish Presidency, "Tratado de amistad, buena vecindad y cooperación entre el Reino de España y la República Argelina Democrática y Popular", October 8, 2002, https://www.boe.es/buscar/doc.php?id=BOE-A-2003-20616; "Algeria Reinforces Ties with Spain," North Africa Post, April 16, 2013, http://northafricapost.com/3382-algeria-reinforces-ties-with-spain.html

[8] "Trade: Algeria," European Commission, updated April 17, 2017, http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/algeria/; Sara Stefanini, "EU's Energy Hopes for Algeria Tied to Leadership Change," Politico, August 18, 2016, http://www.politico.eu/article/eus-algeria-energy-oil-gas-pipeline-abdelaziz-bouteflika

[9] Ayşe Aslıhan Çelenk, "Promoting Democracy in Algeria: The EU Factor and the Preferences of the Political Elite," Democratization 16, no. 1 (2009): 180, doi:10.1080/13510340802575916.

[10] لما بين العامين 2014 و2017، تراوحت المساعدة الثنائية التي قدمّها الاتحاد الأوروبي إلى المغرب بموجب الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بين مخصصات دنيا قدرها 728 مليون يورو ومخصصات عليا قدرها 890 مليون يورو. راجع: "European Neighborhood Policy and Enlargement Negotiations: Morocco," European Commission, updated December 6, 2016, http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/morocco/index_en.htm

[11] Reuters, "France's Hollande Thanks Morocco for Help after Paris Attacks," al-Arabiya, November 21, 2015, https://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/11/21/France-s-Hollande-thanks-Morocco-for-help-after-Paris-attacks.html

القوية بين الملكين الحالي والسابق من جهة والنُخب السياسية الأوروبية من جهة أخرى، يصعب على الاتحاد الأوروبي أن يقترح القيام بإصلاحات شاملة، الأمر الذي قد يقوّض سلطة الملك الحاكم. وقد واجهت العلاقات الفرنسية المغربية على وجه الخصوص تقلّبات على مرّ السنين، لكنّها بالإجمال تعود لتتوطّد بعد فترات قصيرة من الجفاء، بحسب ما لاحظه بعض المعلّقين.[12]

تونس

لقد أخذ انطلاق الثورات العربية في تونس في العامين 2010 و2011 الاتحاد الأوروبي على حين غرّة، فأتى ردّه الأوّلي بدعم الحكّام الأوتوقراطيين بقوّة على الرغم من تزايد الاحتجاجات. فقبل ثلاثة أيّام فحسب من عزل الرئيس بن علي من منصبه الذي تولّاه لفترة طويلة، اقترحت وزيرة الخارجية الفرنسية حينها ميشال أليو ماري إرسال قوّات أمنية لدعم النظام التونسي المحاصَر. وقد أتى هذا الاقتراح بمثابة تكملة لسياسات الرئيس شيراك التي حملت شعار "الاستقرار أوّلاً".[13]

لكن بعد الإطاحة بالرئيس بن علي، ساند الاتحاد الأوروبي بقوّة المرحلة الانتقالية في تونس. في الواقع، كانت تونس الدولة الوحيدة بين دول شمال أفريقيا التي لم يلجأ إزاءها الاتحاد الأوروبي إلى اتّباع مقاربته التي اتّبعها عادة قبل الثورات والتي سعت إلى فرض الأمن بدلاً من إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وغداة انتهاء ثورات العامين 2010 و2011، ردّ الاتحاد الأوروبي سريعاً على التحديات الاقتصادية والسياسية المتغيّرة، وضاعف مرّتين تقريباً قيمة المساعدة المخصّصة لتونس في الفترة ما بين العامين 2011 و2013، فبلغت المساعدة 445 مليون يورو بعد أن كانت 240 مليوناً. وقد هدفت مساعدة الاتحاد الأوروبي إلى دعم الانتعاش الاقتصادي، والإصلاح القضائي، والمساواة بين الجنسين، والمناطق المدنية المحرومة، وإدارة الحدود، وحماية المهاجرين، فضلاً عن دعم برنامج يُعنى بمسائل شاملة مثل تنمية المجتمع المدني وبناء القدرات.[14] وتُفصّل خطّة العمل للشراكة المتميزة ما بين العامين 2013 و2017 الأجندة الحالية للتعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي، ويتمّ تمويله بشكل رئيسي بموجب الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وتتضمّن هذه الأجندة مواصفات للقطاعات والعمليات التي ستموَّل.[15]

ليبيا

قبل انطلاق الثورات العربية، كان للاتحاد الأوروبي علاقات تجارية متينة مع ليبيا، إذ استأثر بما يناهز 70 بالمئة من إجمالي نشاطها التجاري. وتُعدّ ليبيا من أهم البلدان التي تزوّد الاتحاد الأوروبي بالطاقة على الرغم من أنّها من بين الدول المتوسّطية القليلة التي لم تعقد اتفاقية تجارة حرّة مع الاتحاد الأوروبي.[16] وحتى عندما كانت ليبيا دولةً منبوذة من فترة الثمانينات وصولاً إلى أوائل الألفية الثالثة، حافظت شركات الغاز والنفط الإيطالية على حضور لها فيها.[17]

وابتداءً من العام 2003، بدأت أوروبا بتوسيع نطاق علاقتها مع ليبيا من علاقة تبادلٍ تجاري فحسب إلى علاقة تطال الأمن. وطبعاً، أظهرت إيطاليا الاهتمام الأكبر بتحسين علاقتها مع ليبيا بصفتها البلد المستعمِر السابق لها، مما أدّى إلى نشوء العلاقة الشهيرة بين برلسكوني والقذّافي. وقد نتج عن هذه الصداقة الوطيدة بينهما إبرام اتفاقيات هامّة عدّة، كان آخرها توقيع معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون عام 2008 المعروفة أيضاً باتفاقية بنغازي.[18] ونصّت هذه الاتفاقية على أن تحصل ليبيا على مبلغ خمسة مليارات دولار أمريكي تستعين به كتعويضٍ عن المعاناة التي سبّبها الاستعمار الإيطالي ولتمويل عدّة مشاريع بنى تحتية.[19]

غير أنّ إيطاليا علّقت التزاماتها باتفاقية بنغازي بعد نشوب الثورة في ليبيا والحرب الأهلية التي تلتها.[20] على الرغم من ذلك، أعرب الدبلوماسيون الإيطاليون في أوائل شهر فبراير 2012 عن رغبتهم في إعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها. ومن الواضح أنّ الدافع لهذا لدى إيطاليا هو الحفاظ على شراكة

[12] Hakim Ankar, "France Buries Hatchet with Morocco after Diplomatic Row," The New Arab, February 12, 2015, https://www.alaraby.co.uk/english/politics/2015/2/12/france-buries-hatchet-with-morocco-after-diplomatic-row

[13] Ian Traynor and Kim Willsher, "Tunisian Protests Have Caught Nicolas Sarkozy Off-Guard, Say Opposition," The Guardian, January 17, 2011, https://www.theguardian.com/world/2011/jan/17/tunisian-protests-sarkozy-off-guard

[14] "European Neighborhood Policy and Enlargement Negotiations: Tunisia," European Commission, updated December 6, 2016" http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.htm

[15] راجع "Trade: Tunisia," European Commission, updated April 17, 2017, http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/tunisia/

[16] "Trade: Libya," European Commission, updated April 17, 2017, http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/libya/

[17] Natalino Ronzitti, "The Treaty on Friendship, Partnership and Cooperation between Italy and Libya: New Prospects for Cooperation in the Mediterranean?" Bulletin of Italian Politics 1, no.1 (2009): 126.

[18] Emanuela Paoletti, "Power Relations and International Migration: The Case of Italy and Libya," Political Studies 59, no. 2 (2011): 274, doi:10.1111/j.1467-9248.2010.00849.x.

[19] Ronzitti, "Treaty on Friendship," 127.

[20] المرجع ذاته.

تجارية قويّة، إذ أنّ 25 بالمئة من نفط إيطاليا وغازها يتمّ استيراده من ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع إيطاليا بدورٍ كبير في تدريب القوات الأمنية والشرطة في ليبيا.[21]

ومنذ العام 2011، يركّز دعم الاتحاد الأوروبي لليبيا بشدّة على المساعدات الأمنية والإنسانية التي تهدف إلى حماية حدود البلاد وتعزيز الاستقرار.[22] لكن حتّى بعد أن تمكّنت اتفاقية الصخيرات عام 2015 من تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية مدعومة من الأمم المتحدة، لا تزال ليبيا تمرّ بمرحلة جمود سياسي تقف حاجزاً أمام تطوير علاقاتها بالاتحاد الأوروبي بشكل يتخطّى علاقة التعاون حول القضايا الأمنية.

علاوة على ذلك، لم تُوحَّد الجهود الأوروبية تجاه ليبيا. فقد زُعم أنّ فرنسا دعمت المشير خليفة حفتر في الشرق من خلال مدّه بالأسلحة والمعلومات الاستخباراتية والقوّات الخاصة. وبعد تأكيد وفاة جنود فرنسيين في ليبيا في العام 2016، قامت في طرابلس ومصراتة احتجاجاتٌ مناهضة لتورّط فرنسا في ليبيا.[23] وبدا أنّ هذه الاحتجاجات، مقرونة بشكاوى رئيس الوزراء فايز السرّاج المدعوم من الأمم المتحدة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل) حول الدعم الفرنسي لحفتر، قد أحدثت تغييراً في السياسة الفرنسية. ففي سبتمبر عام 2016، زار السرّاج الرئيس الفرنسي آنذاك فرنسوا هولاند في باريس، وعقدا مؤتمراً صحفيّاً وَعَدَ هولاند في خلاله بأن يدعم السرّاج بالكامل.[24] ومنذ ذلك الحين، انحسر الدعم الذي تقدّمه فرنسا للمشير حفتر بشكل ملحوظ جداً.

مصر

بعد سقوط نظام مُبارك في أوائل العام 2011، برزت فرصة لإحلال تغيير ديمقراطي في مصر، غير أنّ هذه الفرصة سرعان ما تبدّدت. ففي خطوة سعى الاتحاد الأوروبي فيها إلى تعزيز الديمقراطية بعد الثورات العربية في العام 2011، ضخّ 20 مليون يورو في المجتمع المدني المصري ووافق على برامج اقتصادية واجتماعية أخرى، واعداً بتقديم مساعداتٍ تُقدَّر قيمتها بحوالي 132 مليون يورو. وقد كان الاتحاد الأوروبي مستعدّاً لدعم مرحلة انتقال ديمقراطي عبر مساعدات مالية، غير أنّ السلطات المصرية تصدّت لمبادراته السياسية، مثل العرض الذي قدّمه بمراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.[25]

ومع إدراك الاتحاد الأوروبي أنّ التغيير الديمقراطي في مصر لن يُبصر النور، عدّل في أهداف سياسته الخارجية وأعطى الأولوية إلى المحافظة على الاستقرار السياسي في البلاد. بالتالي، حينما استلم الرئيس عبد الفتّاح السيسي الحكم في العام 2014، اتّخذ نظامه إجراءات صارمة واسعة النطاق بحق المعارضة السياسية، وعلّق حريّات المصريين المدنية باسم أمن الدولة. وعلى الرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي أعرب عن قلقه إزاء العنف السياسي الذي واجهه الانقلاب الذي أطاح بالرئيس السابق محمّد مرسي في العام 2013 والذي كان الشعب من داعميه، لم تصدر عنه أيّ دعوات تهدئة أو استنكار مشابهة إزاء إجراءات التشدّد العنيفة التي اقتُرِفَت لاحقاً بأمرٍ من الرئيس السيسي.[26]

بل على العكس تماماً، رحّب القادة الأوروبيون بالسيسي. فقد حضر هولاند كضيف شرف للرئيس السيسي بمناسبة حفل تدشين قناة السويس الموسّعة حديثاً في أغسطس عام 2015. علاوة على ذلك، كافأت فرنسا نظام السيسي على حفاظه على الاستقرار في مصر من خلال عددٍ من صفقات السلاح.[27] كذلك أثنى القادة الألمان والإيطاليون على الرئيس السيسي وكافأوا النظام بصفقات تجارية واتفاقيات قيّمة في مجال الطاقة، مشيرين إلى "الشراكة الاستراتيجية" مع مصر في مكافحة الإرهاب الإسلامي.[28]

وتشير الصفقات التجارية التي عقدها عددٌ من الدول الأوروبية مع النظام المصري إلى عودةٍ لاستراتيجية ما قبل العام 2011 التي تعطي الاستقرارين الأمني والسياسي أولوية أهمّ من حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. وتُعيد آخر التطوّرات في العلاقات ما بين الاتحاد

[21] David Willey, "Italy and Libya Move to Re-establish Old Friendship," BBC News, February 4, 2012, http://www.bbc.com/news/world-europe-16854355

[22] Assem Dandashly, "The EU Response to Regime Change in the Wake of the Arab Revolt: Differential Implementation," Journal of European Integration 37, no. 1 (2015): 45, doi:10.1080/07036337.2014.975988.

[23] "Libya: Tripoli Condemns French Military Involvement," Al Jazeera, July 22, 2016, http://www.aljazeera.com/news/2016/07/libya-tripoli-condemns-french-military-involvement-160721142118151.html

[24] Jacopo Barigazzi, "Diplomatic Divide over Libya Threatens EU Unity on Defense," Politico, October 12, 2016, http://www.politico.eu/article/accusations-of-french-ambiguity-in-libya-show-difficult-eu-security-integration/

[25] Dandashly, "EU Response to Regime Change," 47.

[26] "Statement by EU High Representative Catherine Ashton on Developments in Egypt," EU, July 3, 2013, accessed May 8, 2017, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/137704.pdf

[27] Alain Gresh, "June 30, 3 Years On: How Europe has Re-oriented Itself on Egypt," Mada Masr, June 30, 2016, http://www.madamasr.com/en/2016/06/30/opinion/politics/june-30-3-years-on-how-europe-has-re-oriented-itself-on-egypt/

[28] Alain Gresh, "Europe's Convenient Relationship with Egypt," The New Arab, July 12, 2016, https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2016/7/12/europes-convenient-relationship-with-egypt

الأوروبي ومصر فترة حكم مُبارك إلى الأذهان، حينما لم تحرّك الدول الأوروبية ساكناً للاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، بل وسّعت عوضاً عن ذلك شراكاتها التجارية وقدّمت مزايا اقتصادية.

توصيات السياسة

تتشابه علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول شمال أفريقيا في نقطة واحدة ألا وهي التركيز على الاستقرار والأمن. ومع أنه يمكن تفهّم التركيز على تحقيق هذا الهدف، أظهرت أحداث عامَي 2010 و2011 أنّه لا يمكن الاعتماد على الحكّام الأتوقراطيين لتحقيق أيٍّ من الاثنين. فيشير تقرير صادر عن مركز برشلونة للشؤون الدولية أنّ "الاتحاد الأوروبي قد لا يتحلّى بالقدرة على تغيير هذه الوقائع، لكنّ الوقوع مرّة أخرى في وهم الاستقرار في المنطقة هو ضمانة بالفشل".[29] بالتالي، ما تحتاج إليه الدول هو مقاربةٌ جديدة متكاملة تدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وجهودٌ أكبر للتوسّط في الصراع الليبي، وتعاونٌ أكبر في موضوعَي الطاقة والاقتصاد. والجدير بالإيضاح أنّ إعادة ضبط العلاقات لن تحلّ جميع مشاكل أوروبا وشمال أفريقيا، لكنّ السعي إلى تحقيق هذه السياسات سيعود حتماً بالفائدة على كلٍّ من المنطقتين.

مراجعة سياسة الجوار الأوروبية بهدف وضع مقاربة موحّدة للاتّحاد الأوروبي

تُجمِع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أنّ سياسة الجوار الأوروبية وأدوات تطبيق سياستها بحاجة إلى تحديث. ويظهر ذلك جلياً في التنقيح الذي أجرته المفوضية الأوروبية وبعثة الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية في العام 2015، بالتشاور مع الدول المجاورة. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التنقيح لا يخلو من بعض التناقضات.[30]

فمن جهة، يشير المستند إلى أنّ "حقوق الإنسان والديمقراطية ستبقى من البنود المدرجة في جدول الأعمال في حوارنا السياسي مع جميع شركائنا". لكن من جهة أخرى، يذكر المستند في قسم آخر منه أنّ "التمييز والملكية المتبادلة الأكبر سيشكّلان عنصراً أساسياً في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، مدركين بأنّ قوانين الاتحاد الأوروبي ومعاييره ليست طموح كلّ الشركاء، وعاكسين رغبات كل دولة في ما يتعلّق بطبيعة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والنقاط التي تركّز عليها هذه الشراكة". (الخط المائل تعديل أدخله المؤلّف)

ويمكن القول إنّ هذا التمييز عبارة عن خطاب دبلوماسي يدلّ على أنّ الاتحاد الأوروبي سيحوّل تركيزه عن حقوق الإنسان عندما يرى الأمر مناسباً. وبالفعل، علّق برلماني أوروبي بأنّ "هذه المرونة في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية تعارض تماماً القيم الأوروبية، غير أنّها دليل مؤسف يُظهر كيف أنّ مصالح الدول الأعضاء الأمنية والاقتصادية تسبق سياسة الاتحاد الأوروبي".[31]

لكن لا ينبغي أن تكون الأمور على هذه الحالة. ففيما يفهم الاتحاد الأوروبي ميزة كلّ دولة في شمال أفريقيا، عليه أن يعمل دائماً وفقاً لقيمه التي يدعمها، لا لأسبابٍ مثالية بحتة بل لمصلحته أيضاً. فعلى المدى الطويل، تميل المجتمعات الحرّة والديمقراطية إلى التطور من الناحية الاقتصادية الاجتماعية، فيما أنّ الحكم الاستبدادي يمكنه أن يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار، لا بل سيؤدّي إليه حتماً.[32]

وفيما يبقى نفوذ الاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا عرضة لبعض القيود في ظلّ المشاكل الحالية التي تواجهها المنطقة، لا يمكن اعتباره بدون أي تأثير نظراً للروابط الأمنية والسياسية والاقتصادية القائمة. وما على صانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي فهمه أنّ الظروف التي أشعلت فتيل ثورات العام 2011 لم تندثر، وفي حال لم تُعالج، من المرجّح أن تشهد المنطقة موجة اضطراب أكثر حدّة.

التوسّط في الصراع الليبي

ينبغي أن يكون إرساء الاستقرار في ليبيا وإعادة بنائها عنصراً أساسياً في أي مقاربة طويلة الأمد ينتهجها الاتحاد الأوروبي تجاه شمال أفريقيا. وبفضل الدور الكبير الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي كوسيط في اتفاقية إيران النووية، كسب مصداقيةً وخبرة أكبر ليتوسّط في قضايا أخرى في المنطقة. وبما أنّ ليبيا تُعتبر نقطة انطلاق أساسية لتأمين الاستقرار في شمال أفريقيا، فإنّ جهود التوسّط في صراعاته مهمّة للغاية لتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة.

وقد تستفيد المصالحُ الأوروبية على المدى القريب من تركيز الاتحاد الأوروبي الحالي على الحدّ من الهجرة غير المشروعة من

---

[29] Eduard Soler i Lecha and Nathalie Tocci, "Implications of the EU Global Strategy for the Middle East and North Africa," Barcelona Centre for International Affairs, Opinion no. 424, July 2016, http://www.cidob.org/en/publications/publication_series/opinion/mediterraneo_y_oriente_medio/implications_of_the_eu_global_strategy_for_the_middle_east_and_north_africa

[30] European Commission, "Review of the European Neighbourhood Policy," November 2015, http://eeas.europa.eu/archives/docs/enp/documents/2015/151118_joint-communication_review-of-the-enp_en.pdf

[31] مقابلة أجراها المؤلّف في بروكسل في شهر نوفمبر 2016.

[32] مثلاً، راجع: "For example, see Andy McKay and Polly Vizard, "Rights and Economic Growth: Inevitable Conflict or 'Common Ground'?" in Human Rights and Poverty Reduction, ed. Tammie O'Neil (London: Overseas Development Institute, 2005); Jack Donnelly, "Human Rights, Democracy, and Development," Human Rights Quarterly 21, no. 3 (Aug. 1999): 608–632; World Bank, "Human Rights and Economics: Tensions and Positive Relationships," March 2012, http://siteresources.worldbank.org/PROJECTS/Resources/40940-1331068268558/Report_Development_Fragility_Human_Rights.pdf

خلال اقتراح بناء مخيمات في ليبيا. غير أنّ هذا التركيز لا يحلّ القضايا الجوهريّة التي تواجهها ليبيا على المدى البعيد.[33] وقد انتقد عددٌ من الأطراف بحدّة الاتفاقية الأحدث بين الاتحاد الأوروبي وإيطاليا مع ليبيا، بما فيها المنظمات غير الحكومية الليبية التي رأت في هذه الاتفاقية موقفاً "لا أخلاقي وغير إنساني" تجاه المهاجرين.[34] بالإضافة إلى ذلك، تحدّث ماتيا توالدو من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية عن بروز مخاوف حيال إمكانية تطبيق هذه الاتفاقية على أرض الواقع.[35]

وينبغي توحيد سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا وتطبيقها في سياقٍ يراعي دعم المصالحة وتقديم المساعدة الاقتصادية. من هذا المنطلق، يجب زيادة الجهود الأوروبية الهادفة إلى مساندة برنامج دعم ليبيا في التكامل الاقتصادي والتنوع والاستخدام المستدام.[36]

من ناحية المصالحة، على الاتحاد الأوروبي الانخراط بدور فاعل أكثر في الوساطة بين الأطراف الليبية المتحاربة. وينبغي عليه أيضاً أن يتابع استخدام نفوذه لتشجيع الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا وقطر، على دعم المصالحة بين الفصائل الأساسية. وعلى الاتحاد أن ينسّق أيضاً مع تونس والجزائر، إذ لهاتين الدولتين مصلحةٌ كبيرة في وقف تفاقم الصراع الليبي.[37] ومثلما أوصى تقريرٌ حديثٌ صدر عن مجموعة الأزمات الدولية، على المجتمع الدولي أن يسعى إلى إعادة تفعيل اتفاقية الصخيرات التي تتداعى حالياً.[38] ويتطلّب ذلك العمل على التخفيف من حدّة الصراع في المناطق المحتدمة مثل خليج سرت، حيث تحاربت مؤخّراً فصائل ليبية بهدف السيطرة على منشآت نفط مهمّة.[39]

ويُعدُّ اجتماع أبريل 2017 الذي عُقد في أبوظبي بين السرّاج وحفتر خطوةً واعدة نحو المصالحة، لكنّ الطريق لا تزال طويلة.[40] فلا يزال الليبيون يواجهون عدداً من القضايا الملحّة، بما فيها انقطاعات في إمداد الطاقة الكهربائية وأزمة سيولة وأزمة في الرعاية الصحية، تتزايد كلها وتنتشر في بيئة صعبة من الناحية الأمنية. وينبغي أن تلي حوارات المصالحة العتيدة جهودٌ ملموسة تبذلها السلطات الليبية والمجتمع الدولي، بإشراف الاتحاد الأوروبي، بهدف معالجة هذه القضايا التي تؤثّر بشدّة في حياة المواطن الليبي.

توطيد التعاون الاقتصادي

من الناحية الاقتصادية، من مصلحة الاتحاد الأوروبي على المدى البعيد أن يوطّد علاقاته بشمال أفريقيا. فانتخاب دونالد ترامب، والبركسيت، والمعارضة الداخلية الكبيرة من جهتَي المحيط الأطلسي ضربت عرض الحائط شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي المقترحة بين الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي. وقالت سيسيليا مالمستروم، المفوضة الأوروبية للتجارة، في شهر نوفمبر 2016 في بروكسل: "على الأرجح أن شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي ستوضع جانباً لفترة لا بأس بها".[41] غير أنّ الصفقة التجارية التي عقدها الاتحاد الأوروبي مؤخراً مع كندا أكّدت من جديد نيّة الاتحاد بتوطيد علاقاته التجارية ووضع إطار رسمي لها عالمياً.[42] وفيما يتمتّع كل من المغرب وتونس بعلاقات مميزة مع الاتحاد الأوروبي، ينبغي توطيد التعاون مع مصر والجزائر وليبيا.

ويشكّل توثيق التعاون والتكامل الاقتصاديين أساساً للاستقرار. فقد بلغ عدد السكان في شمال أفريقيا 183 مليون شخص، وهو رقمٌ هائلٌ من المتوقّع أن يتابع تزايده السريع.[43] ويشكّل الشباب الشريحة الكبرى من السكّان، الأمر الذي إمّا قد يسهم إلى حدٍّ كبير في تطوّر شمال أفريقيا ونموّها، أو قد يؤثّر سلباً في الاستقرار والأمن في المنطقة، وحتّى في أوروبا. لذلك، ينبغي على الجهود التي يبذلها

[33] Lizzie Dearden, "EU Malta Summit: Leaders Warned against Stranding Thousands of Refugees in 'Concentration Camps' in Libya Deal," *The Independent*, February 3, 2017, http://www.independent.co.uk/news/world/europe/eu-malta-summit-leaders-warn-strand-thousands-refugees-libya-deal-concentration-camps-crisis-a7560956.html

[34] Alessandra Bocchi, "EU and Italy Migration Deal with Libya Draws Sharp Criticism from Libyan NGOs," *Libya Herald*, February 10, 2017, https://www.libyaherald.com/2017/02/10/eu-and-italy-migration-deal-with-libya-draws-sharp-criticism-from-libyan-ngos/

[35] Mattia Toaldo, "The EU Deal with Libya on Migration: A Question of Fairness and Effectiveness," European Council on Foreign Relations, February 14, 2017, http://www.ecfr.eu/article/commentary_the_eu_deal_with_libya_on_migration_a_question_of_fairness_a

[36] "Economic Diversification Programme Backed By EU and France to Be Launched Monday," *Libya Herald*, November 23, 2016, https://www.libyaherald.com/2016/11/23/economic-diversification-programme-backed-by-eu-and-france-to-be-launched-monday/

[37] Mattia Toaldo, "How to Stabilize Libya if Haftar Won't Play Ball," *Middle East Eye*, February 23, 2017, http://www.middleeasteye.net/columns/how-stabilise-libya-if-haftar-won-t-play-ball-988020679

[38] International Crisis Group, "The Libyan Political Agreement: Time for a Reset," Middle East and North Africa Report no. 170, November 2016, 13, https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/170-the-libyan-political-agreement.pdf

[39] "Factions Fight for Two Libyan Oil Terminals," *Al Jazeera*, March 6, 2017, http://www.aljazeera.com/news/2017/03/factions-fight-libyan-oil-terminals-170305213126297.html

[40] Taimur Khan, "Libya Rivals Sarraj and Haftar Meet Face to Face in Abu Dhabi," *The National*, May 2, 2017, http://www.thenational.ae/world/middle-east/libya-rivals-sarraj-and-haftar-meet-face-to-face-in-abu-dhabi

[41] Cyrus Engineer, "TTIP Dead By Christmas? EU Pessimistic on Trade Deal, Says 'Ball in Trump's Court,'" *Express*, November 11, 2016, http://www.express.co.uk/news/world/731410/TTIP-Donald-Trump-EU-trade-deal-Cecilia-Malmstroem

[42] "Trade: EU-Canada Comprehensive Economic and Trade Agreement," European Commission, updated February 16, 2017, http://ec.europa.eu/trade/policy/in-focus/ceta/

[43] World Development Indicators, "Population, total" and "Population growth (annual %)," World Bank DataBank, updated April 27, 2017, http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?

الاتحاد الأوروبي لتوطيد التعاون الاقتصادي أن تركّز أيضاً على تعليم الشباب وتوظيفهم.

ولن تؤمّن زيادة الاستثمارات الأوروبية في الصناعة والبنية التحتية في شمال أفريقيا وظائفَ فحسب، بل ستؤمّن فرصاً لإعادة التصنيع أيضاً، مما سيساعد على نهضة الإنتاج بالقيمة المضافة، سواء أكان ذلك للاستهلاك المحلّي أم كان للتصدير.[44] علاوة على ذلك، من المرجّح أن يؤثّر إنشاء مناطق اقتصادية حرّة تسمح بحركة بضائع أكبر إيجاباً في مناطق التكامل الاقتصادي وفي النموّ في جهتَي البحر المتوسّط.

وسيساهم المزيد من الاستثمار عبر منصّات مثل مشروع شبكة أنيما (ANIMA) للاستثمار التابعة للمفوضية الأوروبية في تحسين شروط الأعمال، وتدفّقات الاستثمارات المباشرة الخارجية، وإجمالي نشاطات الاتحاد الأوروبي التجارية مع شمال أفريقيا.[45] وأشار تقريرٌ صادرٌ عن المعهد الألماني لدراسة العمالة أنّ بإمكان حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يزداد 3,5 إلى 4 أضعاف مقارنة بوضعه الحالي، شرط أن تتمكّن المنطقتان من بلوغ مستويات تكامل أعلى.[46]

دعم مبادرات الطاقة الشمسية لتأمين بيئة تمكينية للتكامل الإقليمي

يقف غياب التكامل والتعاون بين بلدان شمال أفريقيا حاجزاً أمام توطيد علاقة المنطقة مع الاتّحاد الأوروبي. لهذا السبب، على صانعي السياسات في شمال أفريقيا العمل أكثر على تعزيز التكامل الإقليمي، إذ سيمكّن ذلك بلدانهم من التوجّه إلى الاتحاد الأوروبي، لا بل إلى العالم كلّه، بصوتٍ موحّد أكثر. وعلّق نائب في البرلمان الأوروبي قائلاً :"تتزايد الصعوبة في صياغة موقفٍ أوروبي موحّد تجاه شمال أفريقيا عند مخاطبة خمس حكومات مجاورة مختلفة لا تتّفق على الكثير".[47]

ولن يتحقّق التكامل الإقليمي بين ليلةٍ وضحاها، بل من خلال عملية طويلة. فقد بدأ التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي مثلاً في صناعات الفحم والصلب مع إنشاء الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب،[48] إذ سادت فكرةٌ آنذاك اعتبرت أنّ احتمال نشوب حرب أخرى سيتراجع في حال أصبح إنتاج الفحم مركزيّاً بين الدول الأوروبية.[49] وفي حين أنّه من المستبعد أن تدمج دول شمال أفريقيا صناعاتها في هذه المرحلة، قد تحقّق نجاحاً يستفيد منه الجميع إذا تعاونت في مجال الطاقة المتجدّدة بشكلٍ عام، والطاقة الشمسية بشكلٍ خاص.

وبحسب البنك الدولي، تتميّز دول شمال أفريقيا ببعض من أفضل موارد الطاقة الشمسية في العالم.[50] وقد أجرى الاتّحاد الأوروبي استثمارات هائلة في قطاع الطاقة الخضراء في المغرب، وخاصة في مشروع نور ورزازات للطاقة الشمسية المقدَّر بأن يصبح أضخم منشأة للطاقة الشمسية المركّزة في العالم. وقد تؤدّي زيادة هذا النوع من الاستثمارات في الجزائر وتونس ومصر، وحتى في ليبيا متى حلّ الاستقرار فيها، إلى تحويل شمال أفريقيا إلى منطقة رائدة في توليد الطاقة الشمسية في العالم.

ولطالما تبنّت هذا الهدف مبادرةُ مؤسسة تقنية الصحراء (ديزيرتك) التي دعمها عددٌ من المنشآت الألمانية، بما فيها شركة "أي. أون" لإنتاج الطاقة، وشركة "ميونيخ ري" لإعادة التأمين، وشركة "سيمنز" للهندسة الكهربائية والإلكترونية، ومصرف "دويتشه بنك". وعلى الرغم من أنّ المشروع قد فشل بسبب عددٍ من المشاكل، من بينها متطلّبات التمويل المكلفة والمشاكل المادية التي تواجهها الدول الأوروبية، تابعت المغرب بتنفيذ

---

[44] "North Africa and the EU: Partnership for Reform and Growth," Konrad-Adenauer-Stiftung Regional Programme Political Dialogue and Regional Integration South Mediterranean, October 11, 2016, http://www.kas.de/poldimed/en/publications/46648/

[45] تمّ تأسيس مشروع شبكة "أنيما" لتعزيز قدرات وكالات تعزيز الاستثمار في منطقة جنوب المتوسط. وركّز المشروع أساساً على دعم المؤسسات وتأسيس الشبكات وتعزيز الاستثمار الإقليمي. راجع: Sebastian Große-Puppendahl, "A Balancing Act: EU's Development and Commercial Goals in North Africa," Talking Points (blog), European Center for Development Policy Management, March 11 2016 http://ecdpm.org/talking-points/a-balancing-act-eu-development-and-commercial-goals-in-north-africa/

[46] Anna Ferragina, Giorgia Giovannetti, and Francesco Pastor, "A Tale of Parallel Integration Processes: A Gravity Analysis of EU Trade with Mediterranean and Central and Eastern European Countries," Institute for the Study of Labor, Discussion Paper no. 1829, October 2005, http://ftp.iza.org/dp1829.pdf

[47] مقابلة أجراها المؤلّف في بروكسل في شهر نوفمبر 2016.

[48] راجع: Desmond Dinan, "Fifty Years of European Integration: A Remarkable Achievement," Fordham International Law Journal 31, no. 5 (2008): 1118–43; Miroslav Jovanović, European Economic Integration: Limits and Prospects (London: Routledge, 2002); Karen Alter and David Steinberg, "The Theory and Reality of the European Coal and Steel Community," Buffet Center for International and Comparative Studies, Working Paper no. 07-001, January 2007, http://buffett.northwestern.edu/research/publications/working-papers/buffett/the-theory-and-reality-of-the-european-coal-and-steel-community.html

[49] Metter Eilstrup-Sangiovanni and Daniel Verdier, "European Integration as a Solution to War," *European Journal of International Relations* 11, no. 1 (2005): 99–135.

[50] "The Middle East and North Africa Concentrated Solar Power Knowledge and Innovation Program," World Bank, November 8, 2016, http://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/the-middle-east-and-north-africa-concentrated-solar-power-knowledge-and-innovation-program

مشروع نور ورزازات.[51] وعلى حكومات شمال أفريقيا أن تحذو حذوها، بمؤازرة الشركاء الأوروبيين.

ففي حال أُنشئت محطات مشابهة في أنحاء شمال أفريقيا، من الممكن ربطها ببعضها لتشكّل شبكة طاقة إقليمية تمكّن هذه الدول من تنويع المزيج في مصادر طاقتها وزيادة التصدير إلى أوروبا. ويرى المدير التنفيذي لشركة أوروبية لتوريد الطاقة أنّ التعاون القوي في مجال الطاقة الشمسية قد يفتح المجال أمام المزيد من التكامل الإقليمي، على غرار الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب في أوروبا.[52]

ولتعاون الاتحاد الأوروبي مع دول شمال أفريقيا في مجال الطاقة المتجددة مسوّغٌ بيئي مهمّ أيضاً، إذ لا يزال التغيّر المناخي يؤثّر في دول منطقة البحر المتوسط. وفي حال استمرّت درجات الحرارة بالارتفاع، سيرتفع معها منسوب المياه، مفضياً إلى فيضانات وانجرافات في المناطق الساحلية. أمّا المناطق الأكثر تضرراً، فمن المرجّح أن تكون دلتا النيل والبندقية وتسالونيكي، ثاني أكبر مدينة في اليونان.[53] من هذا المنطلق، لا يجدر اعتبار الاستثمارات في الطاقة المتجددة ومشاريع تكامل الطاقة في منطقة المتوسط من الكماليات، بل ينبغي النظّر إليها على أنّها ضرورةٌ من أجل البقاء.

خاتمة

تشهد حالياً منطقة المتوسّط بجانبَيها أوقاتاً صعبة، إذ يهزّ بركسيت وترامب وتدفّق اللاجئين وبروز التوجّه الشعبوي اليميني المشروعَ الأوروبي من أسسه. وفي شمال أفريقيا، تعمل النخبة الحاكمة بجهد على إعادة إنعاش الاتفاقيات الاستبدادية التي رُفضت بقوّة عام 2011 وإعادة ضبطها.

وفيما يواجه القادة الأوروبيون مجموعةً واسعة من التحديات المحلية والإقليمية والدولية، قد يبدو من الأسهل العودة إلى شكل العلاقات التي ربطت الاتحاد الأوروبي بشمال أفريقيا في الفترة التي سبقت العام 2011، والتي رحّبت بالأوتوقراطيين ودعمتهم. إلّا أنّ العودة إلى الوراء لهو خطأ فادح. فمن الواضح أنّ إعادة ضبط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا مسألة ضرورية. ولا يجوز أن يأتي التعاون بشأن المسائل الاقتصادية والأمنية في هذه العلاقات على حساب دعم الديمقراطية وسيادة القانون. صحيحٌ أنّ إعادة ضبط العلاقات بهذا الشكل لن تحلّ كلّ مشاكل أوروبا وشمال أفريقيا، إلا أنّها ستساعد على خلق الظروف الملائمة لإنشاء شراكة سليمة وطويلة الأمد تعود بالفائدة على الطرفين.

---

[51] Selwa Calderbank, "Desertec Abandons Sahara Solar Power Export Dream," Euractiv, updated August 9, 2013, http://www.euractiv.com/section/trade-society/news/desertec-abandons-sahara-solar-power-export-dream/

[52] مقابلة أجراها المؤلف في الدوحة في شهر مارس 2017.

[53] راجع: Gaia Galassi and Giorgio Spada. "Sea-level Rise in the Mediterranean Sea By 2050: Roles of Terrestrial Ice Melt, Steric Effects and Glacial Isostatic Adjustment," Global and Planetary Change 123 (2014): 55–66, doi:10.1016/j.gloplacha.2014.10.007

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدّم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعياً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

(I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهميّة العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
(II) الصراعات والتحولات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
(III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
(IV) الحكم والإصلاح المؤسساتي، بما في ذلك الدمقرطة والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القيّم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك موائد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2017

نحو إعادة ضبط العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وشمال أفريقيا
عادل عبد الغفار

إلغاء طابع الأمننة في مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء
سحر عزيز

ريادة الأعمال: محرّك لخلق فرص عمل ولتحقيق نمو شامل في العالم العربي
موجز السياسة، بسمة المومني

العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي
دراسة تحليلية، كديرا بثياغودا

2016

المساواة والاقتصاد: لماذا يجب على العالم العربي توظيف المزيد من النساء
موجز السياسة، بسمة المومني

متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري
موجز السياسة، عادل عبدالغفار

طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، روبن ميلز

التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر